Document: EB 2018/123/R.10/Rev.1
Agenda: 5(b)(i)
Date: 16 April 2018
Distribution: Public
Original: French

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق
بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية غينيا من أجل مشروع الزراعة الأسرية والقدرة على الصمود والأسواق في غينيا العليا والوسطى

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Vincenzo Galastro
مدير البرنامج القطري
شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: 2609 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: v.galastro@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
كبيرة موظفي وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والعشرون بعد المائة
روما، 16-17 أبريل/نيسان 2018

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة المشروع **iii**

موجز التمويل **iv**

توصية بالموافقة **1**

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف- التنمية القطرية والريفية وسياق الفقر 1

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج 3

ثانيا- وصف المشروع **4**

ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 4

باء- الهدف الإنمائي للمشروع 5

جيم- المكونات/النتائج 5

ثالثا- تنفيذ المشروع **6**

ألف- النهج 6

باء- الإطار التنظيمي 6

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم والتعلم وإدارة المعرفة 7

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير 7

هاء- الإشراف 8

رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده **8**

ألف- تكاليف المشروع 8

باء- تمويل المشروع 10

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 12

دال- الاستدامة 12

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 12

خامسا- الاعتبارات المؤسسية **12**

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق 12

باء- المواءمة والتنسيق 13

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق 13

سادسا- الوثائق القانونية والسند القانوني **14**

سابعا– التوصية **14**

الذيول

الأول – اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

الثاني – الإطار المنطقي

خريطة منطقة المشروع

مشروع الزراعة الأسرية والقدرة على الصمود والأسواق في غينيا العليا والوسطى

جمهورية غينيا

خريطة مناطق مشروعات الصندوق في البلاد

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: 28-8-2017

جمهورية غينيا
مشروع الزراعة الأسرية والقدرة على الصمود والأسواق في غينيا العليا والوسطى

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية غينيا
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة
التكاليف الإجمالية للمشروع:	97.1 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق (نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 2016–2018):	15.5 مليون دولار أمريكي تقريبا
قيمة منحة الصندوق بموجب إطار القدرة على تحمل الديون:	15.5 مليون دولار أمريكي تقريبا
شروط قرض الصندوق:	تيسيرية للغاية: بدون فائدة ولكن يتحمل سعر فائدة 0.75 في المائة سنويا للخدمة، ومدة القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات من تاريخ المصادقة
جهات التمويل المشترك:	صندوق الأوبك للتنمية الدولية والصندوق البلجيكي للأمن الغذائي (يؤكد فيما بعد)
قيمة التمويل المشترك:	15 مليون دولار أمريكي و5 ملايين دولار أمريكي على التوالي
مساهمة المقترض:	11 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	4.3 مليون دولار أمريكي
فجوة التمويل:	30.9 مليون دولار أمريكي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى جمهورية غينيا من أجل مشروع الزراعة الأسرية والقدرة على الصمود والأسواق في غينيا العليا والوسطى، على النحو الوارد في الفقرة 55.

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية غينيا من أجل مشروع الزراعة الأسرية والقدرة على الصمود والأسواق في غينيا العليا والوسطى

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القطرية والريفية وسياق الفقر

1- **نظرة عامة على الاقتصاد الغيني.** تعد غينيا من أقل البلدان نموا ذات الدخل المنخفض،[1] وتضررت بشدة من أزمة إيبولا (فبراير/شباط 2014 – 1 يونيو/حزيران 2016[2]). ولم يتعاف النمو مرة أخرى إلا في عام 2016، مدفوعا بصناعة التعدين والسياسات العامة التي تؤيده. وتبرز صناعة التعدين باعتبارها المحرك الاقتصادي للبلد، حيث تشكل ما يصل إلى 90 في المائة من صادراته. غير أن فرص العمل التي يوفرها هذا القطاع تظل قليلة (أقل من 2.5 في المائة من قوة العمل) وينطوي على مخاطر اجتماعية وبيئية كبيرة.

2- **السياسات العامة.** في سياق ما بعد الأزمة هذا، أجرت غينيا تحديثا لسياساتها العامة. واعتُمدت وثيقة "رؤية غينيا 2040" في أبريل/نيسان 2017 وتوضح الخطوط العريضة للتنمية في البلد، جنبا إلى جنب مع الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2016–2020[3] والسياسة الوطنية للتنمية الزراعية.[4] وفيما يخص القطاع الزراعي، من المتوقع أن تزيد مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني[5] بنسبة 50 في المائة. والتزمت الحكومة بتخصيص نسبة 12.5 في المائة من ميزانيتها للزراعة، مقارنة بنسبة 7.3 في المائة في الوقت الحالي.

[1] في عام 2016، بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في غينيا 490 دولارا أمريكيا، مقارنة بمتوسط قدره 950 دولارا أمريكيا لأقل البلدان نموا ومتوسط قدره 504 1 دولارات أمريكية لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وفقا لطريقة أطلس (البنك الدولي، 2017).

[2] نهاية الوباء حسبما أعلنت منظمة الصحة العالمية.

[3] عرضت الحكومة الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الفريق الاستشاري في 16 و17 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 في باريس وحشدت أكثر من 21 مليار دولار أمريكي من المساهمات.

[4] مشروع السياسة في 2 أغسطس/آب 2017.

[5] بزيادة نسبتها 5 في المائة في التجارة الزراعية، ومنها 75 في المائة مع بلدان المنطقة. وزيادة نسبتها 50 في المائة في البنية التحتية الزراعية، على أساس تسويق 75 في المائة.

3- **الفقر والأمن الغذائي والتغذية.** تعد غينيا من أفقر بلدان العالم (حيث احتلت المرتبة 179 من بين 187 بلدا وفقا لمؤشر التنمية البشرية). ويشير الاستقصاء البسيط للفقر (2012) إلى أن أكثر من 50 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر.[6] وتبلغ نسبة الفقر في المناطق الريفية 64.7 في المائة مقارنة بنسبة 35.4 في المائة في المناطق الحضرية. ويعيش حوالي 60 في المائة من مجموع السكان في المناطق الريفية، ويشكلون 80 في المائة من فقراء البلد. ومنطقتا غينيا العليا وغينيا الوسطى هما الأكثر معاناة من الفقر، حيث يعاني منه 67.5 في المائة و55.4 في المائة على التوالي.[7] ويعاني 17.6 في المائة من سكان غينيا من انعدام الأمن الغذائي. وتحتل غينيا المرتبة 97 من بين 113 بلدا وفقا لمؤشر الأمن الغذائي الذي يشير إلى أن البلد يحتل المرتبة 101 من حيث توافر المنتجات الغذائية و106 من حيث نوعية المنتجات.

4- **الإمكانات الزراعية والتحضر.** لدى غينيا إمكانات زراعية كبيرة لا تزال غير مستغلة استغلالا كاملا. والظروف المناخية مواتية للغاية للزراعة ولا تستغل إلا نسبة 25 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة. وعلى الرغم من هذه الإمكانات، فإن إنتاجية البلد ضعيفة، إذ تبلغ 1.25 طن للهكتار مقابل 1.45 طن للهكتار في المتوسط في أفريقيا الغربية. والزراعة الغينية معظمها زراعة أسرية وتركز على المحاصيل الغذائية، وخاصة الحبوب (الأرز والذرة) والدرنات وزيت النخيل. والأرز هو المحصول الوطني الأساسي حيث وصل الإنتاج منه إلى حوالي 2 مليون طن في الفترة 2015/2014. وسجل القطاع الزراعي نموا سنويا نسبته 5 في المائة خلال الفترة 2011–2013، ويشكل 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الغيني. ويدعم النمو السكاني (2.5 في المائة في عام 2016) والتحضر (38 في المائة من السكان في عام 2016 مقابل 33 في المائة في عام 2006) الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية.

5- **الأسواق الزراعية والتجهيز.** نادرا ما يتم تسويق المنتجات الزراعية في مناطق مناسبة، لا سيما بسبب نقص البنية التحتية للجمع والتجهيز. وتتعرض المنتجات الزراعية لخسائر كبيرة بعد الحصاد، ويؤثر ارتفاع تكاليف المعاملات المرتبط بصعوبات النقل تأثيرا سلبيا على أسعار الشراء في الحقول. وكثيرا ما يؤدي عدم كفاية السعة التخزينية، إلى جانب ضعف الإنتاج والاحتياجات المالية الفورية للمنتجين، إلى إجبار المنتجين على بيع منتجاتهم وقت الحصاد، عندما تكون الأسعار في أدنى مستوياتها، مما لا يشجعهم على زيادة حجم الإنتاج في فترة الزراعة التالية. وبالتالي، فإن كميات المنتجات المتداولة، خاصة من المنتجات الغذائية، لا تسمح بتلبية الطلب المتزايد. وبلغت واردات الأرز 20 في المائة من الاستهلاك في عام 2014، على الرغم من تفضيل المستهلكين الغينيين للأرز المنتج محليا، وهو ما يمثل فرصة للأرز الغيني.

6- **الوضع التغذوي.** يعاني ما يقرب من ثلث الأطفال الغينيين دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن (منظمة الصحة العالمية، 2015)، ويبلغ معدل التقزم عند الولادة 9 في المائة (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، 2013). ومن العوامل الرئيسية الكامنة وراء هذه المعدلات العالية هو عدم تنوع النظم الغذائية. ويؤدي هذا التنوع المنخفض أيضا إلى ضعف الحالة التغذوية للأم والطفل.[8] ويرجع انخفاض التنوع في

[6] المصدر: المعهد الوطني للإحصائيات MP/INS/ELEP-2012.

[7] استراتيجية الحد من الفقر، 2007.

[8] يحصل 7 في المائة فقط من الأطفال دون سن السنتين على الحد الأدنى من الغذاء المقبول – قياس معدل الوفيات، والوضع التغذوي والأمن الغذائي في الأزمات (استقصاء الرصد والتقييم الموحدان لحالات الإغاثة والحالات الانتقالية، 2012).

اختيارات الأسر من الأغذية إلى أوجه قصور في المجالات التالية: (1) استخدام الموارد الطبيعية وتوافر السلع الأساسية مثل الخضروات والفواكه والبقوليات والبروتينات الحيوانية، ولا سيما خلال موسم الجدب؛ (2) حفظ وتجهيز المنتجات القابلة للتلف، مما يدفع الأسر إلى بيعها طازجة؛ (3) مستوى الدخل الذي لا يسمح بتنويع سلة الأغذية، وصعوبة الوصول المادي إلى الأسواق المعزولة والتي تعاني من ضعف الخدمات؛ (4) المعرفة بشأن إعداد الوجبات، وعادات الأكل، وتوزيع الوجبات في المنزل ومشاكل التمايز بين الجنسين؛ (5) ممارسات الرعاية والتغذية للأطفال دون سن الخامسة، بما في ذلك نقص الأغذية التكميلية.

7- **البرنامج القطري للصندوق.** استثمر الصندوق ما يقرب من 200 مليون دولار أمريكي في 13 مشروعا منذ بدء عملياته في غينيا في عام 1980. والمشروع الوحيد الجاري تنفيذه هو البرنامج الوطني لدعم الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة الزراعية (تمديد البرنامج الوطني لدعم الجهات الفاعلة في سلاسل القيم الزراعية – التوسع نحو غينيا السفلى وفارانا)، بتمويل إجمالي قدره 23 مليون دولار أمريكي، وسينتهي تنفيذه في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019.[9] وقد انتهى برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج السابق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2014. وتأجل تجديده بسبب الأزمة الصحية المرتبطة بإيبولا. وعلى الرغم من ذلك، اعتمدت الحكومة والصندوق في أوائل عام 2017 مذكرة استراتيجية قطرية للفترة 2018/2017[10] لكي تتوافق مع الجدول الزمني لاستعراض السياسات الوطنية. وفي هذا السياق، طلبت الحكومة الغينية مساعدة الصندوق لتمويل برنامج استثماري جديد في القطاع الزراعي، تقدر قيمته بنحو 100 مليون دولار أمريكي، لدعم تنمية الزراعة الأسرية، فضلا عن تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية بموجب الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي والتغذوي، والتي تشمل الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.[11] واستجابة لهذا الطلب، عمل الصندوق مع الحكومة الغينية على إعداد مشروع الزراعة الأسرية والقدرة على الصمود والأسواق الجديد. ومن المقرر صدور الاستراتيجية القطرية الجديدة في عام 2019.

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

8- **الأساس المنطقي للتدخل.** يهدف المشروع إلى تحسين مساهمة الزراعة الأسرية في التنمية الاقتصادية الوطنية الشاملة، وضمان الأمن الغذائي وتحسين الحالة الغذائية للأسر وقدرتها على الصمود أمام تغير المناخ. ويستند هذا النهج إلى مبادئ التدخل الثلاثة التالية: (1) **تحسين الأمن الغذائي والحالة التغذوية،** مع مراعاة أبعاد توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليه وتناوله، من خلال نظم مستدامة؛ (2) اتباع **نهج نظامي** يربط زيادة الطلب على المنتجات الزراعية بزيادة العرض منها؛ (3) ضمان **الاستمرارية الإقليمية** للتدخلات داخل الوحدات الإقليمية للتنمية الاقتصادية.

[9] بالإضافة إلى ذلك، حصل الصندوق على منحة إضافية قدرها 000 750 يورو من الوكالة الإيطالية للتعاون لتنفيذ مشروع "دعم أنشطة تجهيز وتسويق منتجات البستنة والأرز في غينيا السفلى".

[10] للاطلاع على الأهداف المحددة، انظر القسم دال.

[11] طلب تمويل مقدم من جمهورية غينيا إلى الصندوق رقم 1188/MPCI/SG/CAB/DNIP/17 بتاريخ 13 يونيو/حزيران 2017.

9- **نهج يضمن الأمن الغذائي ويحسّن الحالة التغذوية.** يسعى المشروع إلى التدخل وفقا لركائز الأمن الغذائي الأربع – توافر الأغذية والحصول عليها وتناولها واستدامتها، وبالتالي سيتبنى نهجا يجمع بين تحسين إنتاجية الزراعة الأسرية وتحسين الحالة التغذوية للأسر. ويهدف المشروع إلى المساهمة في خفض معدل سوء التغذية المزمن لدى الأطفال دون سن الخامسة من خلال تعزيز الحد من ضعف التغذية ونقص الوزن بين الأطفال والأمهات.

10- **نهج يحركه الطلب في السوق.** مع تزايد التحضر وتنمية صناعة التعدين، يزداد الطلب على المنتجات الزراعية خارج مناطق الإنتاج من حيث الحجم والتنوع. ومن خلال تحسين البنية التحتية الاقتصادية – الطرق وأسواق التجميع وأسواق شبه الجملة، فضلا عن رأس المال الاجتماعي والتكنولوجي[12] – يسعى المشروع إلى خفض تكاليف المعاملات لزيادة حجم تجارة الحبوب الناتجة عن الزراعة الأسرية والموجهة إلى مراكز الاستهلاك (المدن ومناطق التعدين). ويشكل وجود منظمات المنتجين ميزة تضمن تجميع الموارد وتوفر قاعدة واسعة للتشاور ونشر المعلومات.

11- وسيسهم مشروع الزراعة الأسرية والقدرة على الصمود والأسواق في **تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة**، حيث سيسهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع، والهدف 2: القضاء على الجوع، وضمان الأمن الغذائي، وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة. ومن خلال تنفيذ المشروع، ستسهم آثار الاستثمارات أيضا في تحقيق الهدفين 8[13] و13.[14] ويتواءم المشروع مع أهداف واستراتيجيات التنمية في البلد، وخاصة الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الوطنية للتنمية الزراعية والخطة الوطنية للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي والتغذوي.

12- ويسهم مشروع الزراعة الأسرية والقدرة على الصمود والأسواق أيضا في تحقيق الأهداف الثلاثة للمذكرة الاستراتيجية للصندوق الخاصة بجمهورية غينيا: (1) زيادة إنتاجية المزارعين الأسريين بشكل مستدام؛ (2) استفادة المنتجين من أوضاع أكثر إنصافا في السوق؛ (3) إضفاء الطابع المهني على منظمات المزارعين والمؤسسات (التمويل الصغري) التي تقدم خدمات للمزارعين، ويكون بإمكانها تلبية متطلبات واحتياجات أعضائها.

ثانيا– وصف المشروع

ألف– منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

13- يستهدف المشروع 15 مقاطعة في منطقتي غينيا العليا والوسطى. وهذه المقاطعات هي: دابولا، ودالابا، ودينغويراي، وغاوال، وكانكان، وكيران، وكوندارا، وكوبيا، وكوروسا، وليلوما، ومالي، ومامو، ومانديانا، وسيغيري، وتوغيه. وتم اختيار هذه المقاطعات على أساس المعايير التالية: (1) مؤشر الفقر؛ (2) إمكانات إنتاج الحبوب (الأرز والذرة) والمنافذ التجارية؛ (3) وجود جهات اقتصادية منظمة (منظمات المنتجين الزراعيين، والقطاع الخاص).

[12] التمويل الصغري ومجموعات الأدوات التكنولوجية باستخدام الهواتف المتنقلة ومعلومات عن السعر، وما إلى ذلك.
[13] "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع".
[14] "اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره".

14- ويستهدف المشروع 65 000 أسرة تعمل في مجال الزراعة الأسرية، أي حوالي 455 000 شخص يعيشون في المقاطعات الخمس عشرة. وتشكل الأسر الضعيفة والضعيفة للغاية 15 في المائة من المجموعات التي يستهدفها المشروع، والتي تتسم بما يلي: (1) تزرع الأراضي غير الخصبة و/أو التي يصعب الوصول إليها وذات المساحات الصغيرة (من 0.3 إلى 1.5 هكتار) وفقا لنظام زراعي مكثف وغير متنوع؛ (2) تستهلك ذاتيا 70 في المائة أو أكثر من إنتاجها.

15- وفي إطار هذه المجموعة، سيركز المشروع أساسا على النساء والشباب، مما يسهم في زيادة فرص العمل والدخل في: (1) الإنتاج الزراعي، وخاصة الإنتاج الغذائي، عن طريق زيادة جاذبيته، من خلال دعم المرافق وتقديم المشورة المناسبة؛ (2) الأنشطة المرتبطة بالإنتاج. وسيتم استهداف النساء والشباب عن طريق إدخال نظام الحصص أو من خلال إجراءات محددة تهدف إلى تمكينهم اقتصاديا من خلال دعم ريادة الأعمال، وخاصة بالقرب من الأسواق التي ينشطون فيها.

باء- الهدف الإنمائي للمشروع

16- يتمثل الهدف الإنمائي في زيادة دخل 65 000 مشروع أسري زراعي بشكل مستدام، وقدرتها على الصمود أمام الصدمات الخارجية، بما في ذلك تغير المناخ، وتحسين حالتها التغذوية، فضلا عن إمكانية وصولها إلى الأسواق المحلية والحضرية والريفية في المقاطعات الخمس عشرة المستهدفة في منطقتي غينيا العليا والوسطى. ويستهدف المشروع الشباب والنساء على سبيل الأولوية، لكل نشاط من أنشطة المشروع، وتطبيق نظام الحصص للمستفيدين المباشرين، لا يقل 40 في المائة منهم من الشباب (دون سن 35 سنة) و30 في المائة منهم من النساء.

17- الأثران المنشودان هما:

- الأثر 1: يزيد المزارعون الأسريون، بمن فيهم النساء والشباب، إنتاجهم وقدرتهم على التكيف مع الصدمات الخارجية، ولا سيما الصدمات المناخية، بطريقة مستدامة. (تبلغ 80 في المائة من الأسر عن زيادة الإنتاج واعتماد تكنولوجيات وممارسات مستدامة بيئيا وقادرة على الصمود أمام المخاطر المناخية).
- الأثر 2: يسّوق المنتجون الزراعيون فائض إنتاجهم بشكل أفضل. (زيادة الكمية التي يتم تسويقها بنسبة 30 في المائة، ويفيد 65 000 شخص بتحسن إمكانية وصولهم الفعلي إلى الأسواق فضلا عن مرافق التجهيز والتخزين).

جيم- المكونات/النتائج

18- **المكون 1: تعزيز الزراعة الأسرية والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ.** ويتألف من أربعة مكونات فرعية تضع أنشطتها الزراعة الأسرية في مركز التدخلات، من خلال: (1) الإدارة المستدامة لمستجمعات المياه الفرعية؛ (2) تحديث منهجي لإدارة المياه في مناطق الإنتاج وتحسين الإنتاجية الزراعية؛ (3) وتعزيز المنظمات والجمعيات الشعبية الريفية؛ (4) وتحسين الحالة التغذوية.

19- ومن المتوقع أن يتحقق في إطار المكون 1 ما يلي: (1) استصلاح 37 000 هكتار من مستجمعات المياه الفرعية؛ (2) تطوير 6 000 هكتار من السهول والأراضي المنخفضة؛ (3) تدريب 30 000 مزارع على

تقنيات زراعية محسنة ومرنة؛ (4) دعم 50 من منظمات المنتجين بهدف تعزيز الخدمات المقدمة إلى أعضائها على مستوى الأسواق؛ (5) دعم 25 من جمعيات مستخدمي المياه في السهول ومستجمعات المياه الفرعية المستصلحة؛ (6) تحسين الحالة التغذوية لنحو 000 65 أسرة، وحصول 000 10 أسرة منها على مجموعات أدوات الإنتاج الزراعي.

20- **المكون 2: الوصول إلى الأسواق.** ويتألف من ثلاثة مكونات فرعية تهدف أنشطتها إلى تأمين منافذ لفائض الإنتاج من خلال: (1) بناء/ترميم أسواق شبه الجملة وأسواق التجميع والطرق الريفية؛ (2) ووضع نظم إدارة لهذه البنية التحتية الاقتصادية لضمان استدامتها؛ (3) ودعم تمويل المشروعات الزراعية والريفية.

21- ومن المتوقع في إطار المكون 2 ما يلي: (1) استصلاح 600 كيلومتر من الطرق الريفية وأقسام الطرق الوطنية غير المرصوفة؛ (2) بناء 21 سوقا للتجميع أو سوقا لشبه الجملة؛ (3) إنشاء 46 هيئة لإدارة/صيانة الأسواق والطرق الريفية؛ (4) إرساء 21 شراكة بين القطاعين العام والخاص للإدارة المستدامة للأسواق؛ (5) تقديم الدعم التقني والمالي إلى 000 2 مشروع ريفي، منها 700 مشروع مدمج في سلاسل القيمة ذات القيمة الغذائية العالية.

22- **المكون 3: إدارة وتنسيق المشروع، ونظام الرصد والتقييم فضلا عن إدارة المعرفة.**

ثالثا- تنفيذ المشروع

ألف- النهج

23- يقوم نهج المشروع على تركيز التدخلات داخل الوحدات الإقليمية للتنمية الاقتصادية المنشأة على أساس معايير زراعية إيكولوجية واقتصادية اجتماعية. وستتضمن التدخلات ما يلي: (1) مستوى إنتاج المحاصيل المروية والبعلية في الأراضي المستصلحة، لضمان توافر الأغذية داخل الأسر وتناولها بشكل ملائم، وتوفير فوائض قابلة للتسويق؛ (2) وجود أسواق فعلية للمنتجات الزراعية توفر منافذ ودخل بشكل دائم للمنتجين وتساعد على توافر الأغذية بشكل منتظم؛ (3) الاستمرارية الإقليمية لمناطق التدخل بين مستجمعات المياه الفرعية ومناطق الإنتاج والطرق الريفية والأسواق الفعلية؛ (4) إشراك السلطات المحلية، مما يضمن الاستخدام السليم للمرافق وصيانتها؛ (5) تنظيم الجهات الفاعلة الاقتصادية المشاركة في تحسين الإنتاج والوصول إلى الأسواق؛ (6) دعم المشروعات الديناميكية الصغيرة والمتوسطة؛ (7) تطوير أوجه تآزر وتكامل مع الشركاء التقنيين والماليين الآخرين.

باء- الإطار التنظيمي

24- ستقوم وزارة الزراعة بالإشراف على المشروع. وستتألف اللجنة التوجيهية المشتركة للمشروعات التي تحصل على تمويل مشترك من الصندوق (مشروع الزراعة الأسرية والقدرة على الصمود والأسواق والبرنامج الوطني لدعم الجهات الفاعلة في سلاسل القيم الزراعية – التوسع نحو غينيا السفلى وفارانا) من 15 عضوا كحد أقصى وفقا لتوصيات الحكومة.

25- وسيُسند تنسيق المشروع وإدارته إلى وحدة تنسيق وإدارة المشروع التي تتمتع بالاستقلالية في البرمجة والميزنة والإدارة المالية وستعمل تحت إشراف وزارة الزراعة. وسيكون مقر الوحدة في مامو، ولديها مكتبين فرعيين في لابيه وكانكان.

26- وسيستند التنفيذ إلى مبدأ التعاقد على العمل، وإلى تعزيز الوكالات المتخصصة والدوائر التقنية اللامركزية لوزارة الزراعة والشركاء، في إطار اتفاقيات تنص على الإدارة القائمة على النتائج. وستتاح مساعدة تقنية دولية في قطاعات التدخل الرئيسية خلال السنوات الأولى من التنفيذ.

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم والتعلم وإدارة المعرفة

27- **التخطيط.** ستقوم وحدة تنسيق وإدارة المشروع بتجميع خطط العمل والميزانيات السنوية التي يعدها الشركاء التقنيون. وستكون الوحدة مسؤولة عن تنظيم اجتماعات اللجنة التوجيهية والقيام بدور الأمانة فيها. وستتحقق اللجنة التوجيهية من خطط العمل والميزانيات السنوية وتقدمها إلى الصندوق للموافقة عليها.

28- **الرصد والتقييم.** سيتم وضع نظام الرصد والتقييم بناء على الإطار المنطقي وإطار قياس النتائج وخطط العمل والميزانيات السنوية. وستقوم وحدة تنسيق وإدارة المشروع ووكلاء شركاء/التنفيذ بجمع البيانات وتنظيمها على مستوى البلد.

29- وسيتم إجراء استعراض منتصف المدة في بداية السنة الثالثة لتقييم التقدم المحرز في المشروع وأثره، وتقديم توصية بشأن التخصيص المحتمل للموارد في إطار عملية التخصيص الثانية (نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للفترة 2019–2021) لتمويل المرحلة الثانية من المشروع. وستجري الحكومة الغينية تقييم نهاية المشروع الذي سيكون أساس تقرير إنجاز المشروع.

30- **التعلم وإدارة المعرفة.** يتمثل الهدف من إدارة المعرفة في المشروع فيما يلي: (1) دعم الموظفين المشاركين في تنفيذ أنشطة المشروع لتوثيق المعرفة المتراكمة خلال التنفيذ بشكل منهجي؛ (2) تنظيم اجتماعات لتبادل المعرفة مع الشركاء؛ (3) القيام بشكل منهجي بإعداد محفوظات للوثائق التي يصدرها مختلف الشركاء.

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير

31- **الإدارة المالية.** أجري تقييم لنظام الإدارة المالية المقترح خلال تصميم المشروع. وتعتبر مخاطر المشروع معتدلة. ولتيسير تنفيذ المشروع، ستمنح الحكومة وحدة تنسيق وإدارة المشروع الاستقلالية في إدارة الشؤون الإدارية والمالية. وستتم إدارة أموال المشروع وفقا لأحكام اتفاقية التمويل. وسيتم شرح الإجراءات الإدارية والمالية في الرسالة إلى المقترض وفي دليل الإجراءات الإدارية والمحاسبية والمالية وإجراءات الرقابة الداخلية للمشروع.

32- **تدفق الأموال.** سيكون للمشروع الحسابات المصرفية التالية: حساب مخصص بالدولار الأمريكي وحساب للعمليات بالفرنك الغيني لوحدة تنسيق وإدارة المشروع، التي تتخذ من مامو مقرا لها، وحساب للعمليات بالفرنك الغيني لكل من المكتبين الفرعيين في لابيه وكانكان. وستُفتح هذه الحسابات في بنوك تجارية. وستتم المعاملات من هذه الحسابات على أساس مبدأ التوقيع المزدوج.

33- وستقوم وحدة تنسيق وإدارة المشروع بإعداد تقارير مالية ومحاسبية ربع سنوية، وسترسلها إلى الحكومة والصندوق، إضافة إلى القوائم المالية المتعلقة بعمليات المشروع والتي ستخضع لمراجعة خارجية سنوية.

34- وسيراعي دليل الإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية الذي يجري إعداده خصوصيات المشروع، ولا سيما تعدد مصادر التمويل وعدد مناطق التدخل. وسيتم تطبيق الإجراءات المحاسبية المعمول بها بالفعل في برامج ومشروعات حافظة الصندوق.

35- ووفقا للمبادئ التوجيهية للصندوق، ستُجرى مراجعة خارجية للقوائم المالية مرة واحدة في السنة. وستُنفذ وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ووفقا للمبادئ التوجيهية للصندوق بشأن مراجعة الحسابات. وستُنشر القوائم المالية المراجعة على الموقع الرسمي للصندوق.

36- **المشتريات**. سيتم تعيين موظف للمشتريات في وحدة تنسيق وإدارة المشروع لتنفيذ المشتريات، وسيكون مسؤولا بشكل مباشر أمام المنسق. وسيكون مدير المشتريات مسؤولا عن تنفيذ العقود المتعلقة بالاستثمارات المقررة في المشروع.

هاء- الإشراف

37- سيشترك الصندوق والحكومة في الإشراف المباشر على مشروع الزراعة الأسرية والقدرة على الصمود والأسواق في غينيا العليا والوسطى. وستولي بعثات الإشراف اهتماما خاصا لرصد التنفيذ من الناحيتين النوعية والكمية، وتحقيق النتائج، والتأثيرات والأثر، وفعالية المكاسب المؤسسية والتقنية التي سيتم توحيدها وتوسيع نطاقها.

رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

ألف- تكاليف المشروع

38- تبلغ التكاليف الإجمالية للمشروع، على مدى فترة 6 سنوات، بما في ذلك مخصصات الطوارئ التقنية والسعرية، 055.6 1 مليار فرنك غيني، أي ما يعادل 97.1 مليون دولار أمريكي. وتبلغ التكاليف الأساسية للمشروع 795.8 مليار فرنك غيني (88.4 مليون دولار أمريكي). وتبلغ مخصصات الطوارئ التقنية والسعرية 23.7 مليار فرنك غيني (2.6 مليون دولار أمريكي) و236.1 مليار فرنك غيني (6 ملايين دولار أمريكي) على التوالي. ويشمل هذا المبلغ الضرائب التي يبلغ مجموعها 119.9 مليار فرنك غيني (11 مليون دولار أمريكي).

39- والتكاليف الأساسية للمشروع حسب المكون موزعة كما يلي: (1) تعزيز الزراعة الأسرية والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ: 392.9 مليار فرنك غيني (43.7 مليون دولار أمريكي)، أو 49 في المائة من التكاليف الأساسية الإجمالية؛ (2) الوصول إلى الأسواق: 324.1 مليار فرنك غيني (36 مليون دولار أمريكي)، أو 41 في المائة من التكاليف الأساسية الإجمالية. وتقدر تكاليف تنسيق البرنامج ودعم أصحاب المصلحة بمبلغ 78.7 مليار فرنك غيني (8.7 مليون دولار أمريكي)، أو 10 في المائة من التكاليف الأساسية الإجمالية. ويوضح الجدول التالي تفاصيل توزيع تكاليف المشروع حسب المكون والمكون الفرعي.

الجدول 1

تكاليف المشروع بحسب الجهة الممولة والمكون

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المكونات	قرض الصندوق		منحة الصندوق		فجوة التمويل		صندوق الأوبك للتنمية الدولية		الصندوق البلجيكي للأمن الغذائي		الحكومة		المستفيدون		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
1- تعزيز الزراعة الأسرية والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ																
1-1-مرافق إنتاج قادرة على الصمود أمام تغير المناخ	9 644	25	7 339	19	16 984	43	–	–	–	–	5 389	13.7	–	–	39 357	40.5
1-2- تحسين الإنتاجية الزراعية	501	18	884	31	1 385	49	–	–	–	–	43	1.5	–	–	2 814	2.9
1-3-دعم مجموعات المنتجين والجمعيات الشعبية	550	20	789	29	1 339	49	–	–	–	–	81	2.9	–	–	2 759	2.8
1-4- تحسين الأمن التغذوي	531	18	963	32	1 493	50	–	–	–	–	0	–	–	–	2 986	3.1
المجموع الفرعي	11 226	23	9 975	21	21 202	44	–	–	–	–	5 513	11.5	–	–	47 916	49.5
2- الوصول إلى الأسواق																
2-1- استصلاح البنية التحتية الاقتصادية للوصول إلى الأسواق	1584	5	1 664	6	3 248	11	15 000	50.2	3 021	10.1	5 354	17.9	–	–	29 872	30.8
2-2- إدارة البنية التحتية الاقتصادية وصيانتها	279	13	538	25	817	38	–	–	437	20.6	54	2.5	–	–	2 125	2.2
2-3- تمويل المشروعات الزراعية والريفية الصغرى	453	6	923	12	1 376	18	–	–	803	10.3	0	–	4 262	54.5	7 817	8.1
المجموع الفرعي	2316	6	3 125	8	5 441	14	15 000	37.7	4 261	10.7	5 408	13.6	4 262	10.7	39 814	41.0
3 – تنسيق المشروع وتعزيز الجهات الفاعلة																
3-1- وحدة تنسيق وإدارة المشروع	1 510	21	1 790	25	3 300	46	–	–	571	7.9	81	1.1	–	–	7 252	7.5
3-2- الرصد والتقييم وإدارة المعرفة	232	16	404	28	635	44	–	–	169	11.7	0	–	–	–	1 439	1.5
3-3- تعزيز الجهات الفاعلة المؤسسية	166	25	156	24	322	49	–	–	–	–	10	1.5	–	–	654	0.7
المجموع الفرعي	1 908	20	2 350	25	4 258	46	–	–	739	7.9	91	1.0	–	–	9 345	9.6
مجموع تكاليف المشروع	15 450	16	15 450	16	30 900	32	15 000	15.5	5 000	5.2	11 012	11.3	4 262	4.4	97 075	100

باء- تمويل المشروع

40- تستند خطة التمويل إلى تخصيص مبلغ 30.9 مليون دولار أمريكي بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للفترة 2016-2018، وهو ما يشكل 31.8 في المائة من التكاليف الإجمالية؛ وقرض من صندوق الأوبك للتنمية الدولية بقيمة 15 مليون دولار أمريكي، أو 15.5 في المائة من التكاليف الإجمالية؛ ومنحة من الصندوق البلجيكي للأمن الغذائي بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي (4.2 مليون يورو)، تشكل 5.2 في المائة من التكاليف الإجمالية؛ ومساهمة من حكومة غينيا قدرها 11 مليون دولار أمريكي في شكل إعفاءات ضريبية، تشكل 11.3 في المائة من التكاليف الإجمالية، وتطبق على ثلاث فئات من النفقات: (1) الأشغال الريفية، (2) المعدات والمستلزمات، (3) المركبات؛ ومساهمة من المستفيدين قدرها 4.3 مليون دولار أمريكي، أو 4.4 في المائة من التكاليف الإجمالية. ويمكن تمويل فجوة التمويل البالغة 30.9 مليون دولار أمريكي، أو 31.8 في المائة من التكاليف الإجمالية، من خلال الدورات اللاحقة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (بموجب شروط تمويل يتم تحديدها فيما بعد ورهنا بالموافقة اللاحقة من المجلس التنفيذي) أو من خلال تمويل مشترك يحدد خلال التنفيذ. ويعرض الجدول أدناه خطة تمويل المشروع حسب المكون والمكون الفرعي.

الجدول 2

تكاليف المشروع بحسب فئة الإنفاق والجهة الممولة

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

فئات الإنفاق	قرض الصندوق		منحة الصندوق		فجوة التمويل		صندوق الأوبك للتنمية الدولية		الصندوق البلجيكي للأمن الغذائي		الحكومة		المستفيدون		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
نفقات الاستثمار																
1- الأشغال الريفية	9 301	15.8	5 949	10.1	15 250	25.9	15 000	25.5	2 830	4.8	10 609	18.0	–	–	58 939	60.7
2- المركبات	297	33.2	4	0.4	300	33.6	–	–	133	14.8	161	18.0	–	–	894	0.9
3- المواد والمستلزمات	281	20.9	146	10.9	428	31.8	–	–	249	18.5	242	18.0	–	–	1 346	1.4
4- التدريب وحلقات العمل	807	23.3	854	24.6	1 661	47.9	–	–	143	4.1	0	–	–	–	3 466	3.6
5- الاستشارات	1 261	25.1	1 074	21.4	2 335	46.5	–	–	350	7.0	0	–	–	–	5 021	5.2
6-السلع والخدمات والمدخلات	700	16	1 389	31.8	2 089	47.8	–	–	189	4.3	0	–	–	–	4 367	4.5
7- المنح والدعم	1 580	9.6	4 151	25.4	5 731	35	–	–	650	4.0	0	–	4 262	26.0	16 374	16.9
مجموع نفقات الاستثمار	14 227	15.7	13 567	15	27 794	30.7	15 000	16.6	4 545	5.0	11 012	12.2	4 262	4.7	90 408	93.1
النفقات الجارية																
1- المرتبات والبدلات	902	18	1 412	28.2	2 314	46.2	–	–	377	7.5	0	–	–	–	5 005	5.2
2- نفقات التشغيل	321	19.3	471	28.3	792	47.6	–	–	79	4.7	0	–	–	–	1 662	1.7
مجموع النفقات الجارية	1 223	18.3	1 883	28.2	3 106	46.6	–	–	455	6.8	0	–	–	–	6 687	6.9
مجموع تكاليف المشروع	15 450	15.9	15 450	15.9	30 900	31.8	15 000	15.5	5 000	5.2	11 012	11.3	4 262	4.4	97 075	100

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

41- تُظهر مؤشرات العائد جدوى النماذج التي جرى إعدادها للتحليل، حيث تبين وجود هوامش إضافية وعائدات كبيرة على الاستثمار. وتؤدي جميع النماذج إلى صافي قيمة حالية ونسب تكلفة إلى العائد أكبر من واحد. وفيما يخص الأرز، يتراوح الدخل الإضافي الناتج بعد زيادة الغلة وتحقق المنافع الأخرى ما بين 1.3 مليون فرنك غيني للهكتار في السنة للنماذج البعلية و3.5 مليون فرنك غيني للهكتار في السنة لأرز الأراضي المنخفضة المستصلحة. وفيما يخص الذرة، تكون النتائج مماثلة، حيث يتراوح الدخل الإضافي ما بين 1.4 مليون فرنك غيني للهكتار في السنة لذرة المزارع الخارجية (البعلية) و2.3 مليون فرنك غيني للهكتار في السنة لذرة السهول المروية.

42- ويبلغ معدل العائد الاقتصادي الداخلي للمشروع 16.7 في المائة، ويصل صافي القيمة الحالية على أساس تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال بنسبة 8 في المائة إلى 337.5 مليار فرنك غيني، أو 35.1 مليون دولار أمريكي.

دال- الاستدامة

43- من الناحية التقنية، تستند أنشطة المكونين 1 و2 إلى هندسة اجتماعية تربط كل تدخل، من الأراضي المنخفضة إلى مستجمعات المياه الفرعية، بمستخدميها من خلال لجان وجمعيات ذات كفاءات معترف بها على مستوى البلديات.

44- وعلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي، تهدف التدخلات إلى تحسين دخل المنُتِجات والمنُتِجين، من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإضافة قيمة له للاستفادة من الفرص المتاحة في السوق.

45- وفيما يتعلق بصيانة البنية التحتية الاقتصادية، يتوخى المشروع إدماج البنية التحتية في عملية ديناميكية اجتماعية متجذرة محليا وذات جدوى اقتصادية.

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

46- من أجل خفض مخاطر المشروع، التي تعتبر عالية، إلى مستوى معتدل خلال مرحلة التنفيذ، أجري تقييم لنظام الإدارة المالية المقترح أثناء تصميم المشروع. ويتوخى الهيكل الجديد مراقب داخلي لضبط المخاطر بشكل أفضل.

خامسا- الاعتبارات المؤسسية

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق

47- يتواءم مشروع الزراعة الأسرية والقدرة على الصمود والأسواق مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025 الذي يهدف إلى تشجيع التحول الشامل والمستدام للمناطق الريفية. وسيسهم المشروع في

تحقيق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للصندوق، وهي: (1) تعزيز القدرة الإنتاجية لسكان الريف؛ (2) زيادة الفوائد التي يحصل عليها سكان الريف من إدماجهم في السوق؛ (3) تعزيز الاستدامة البيئية وزيادة قدرة سكان الريف على الصمود أمام تغير المناخ.

48- ويتوافق مشروع الزراعة الأسرية والقدرة على الصمود والأسواق مع سياسات الصندوق، ولا سيما: (1) سياسة الاستهداف والتمايز بين الجنسين؛ (2) سياسة تحسين الحصول على الأراضي وأمن حيازتها؛ (3) سياسة المشروعات الريفية؛ (4) سياسة الابتكار؛ (5) سياسة إدارة الموارد الطبيعية والبيئة وكذلك مع مبادئ الصندوق الأساسية واستراتيجياته المتعلقة بتغير المناخ وإدارة المعرفة.

49- **الآثار البيئية**. يهدف المشروع ككل إلى الحد من آثار الزراعة على البيئة من خلال استهداف ممارسات أكثر كفاءة واستدامة في الأراضي الزراعية التي تجري زراعتها. والمخاطر البيئية الرئيسية القائمة هي: (1) احتمال تلوث الصحة النباتية نتيجة تكثيف الزراعة؛ (2) بالنسبة للطرق التي تم استصلاحها، أضرار طفيفة للممرات القائمة بالفعل وعدم عبورها من مناطق إيكولوجية حساسة؛ (3) موقع بعض تدخلات المشروع في ثلاثة من المواقع الخاضعة لاتفاقية رامسار. وستساعد تدابير التخفيف المذكورة أعلاه في تخفيف الآثار. وعلى هذا النحو، يُقترح تصنيف المشروع على أنه في الفئة باء.

باء- المواءمة والتنسيق

50- سيدعم مشروع الزراعة الأسرية والقدرة على الصمود والأسواق أوجه التآزر بين الأنشطة المنفذة في إطار الشراكات على مختلف المستويات: (1) المستوى المالي – من خلال تمويل مشترك مع صندوق الأوبك للتنمية الدولية للاستثمارات في البنية التحتية الاقتصادية في إطار المكون 2، ومع الصندوق البلجيكي للأمن الغذائي للأسواق في مقاطعتي مامو ودالابا؛ (2) المستوى التشغيلي – من خلال شراكات لبرامج ومشروعات دعم ريادة الأعمال للشباب مع البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ووكالة التعاون البلجيكية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الفرنسية للتنمية؛ وكذلك مع وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها، منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، في إطار المكون الفرعي 1-4 "تحسين الحالة التغذوية".

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق

51- يستند المشروع إلى التجارب السابقة والجارية، ولا سيما إلى "نهج سوق شبه الجملة" وأساسه المنطقي الإقليمي. وقد بدأ هذا النهج في جمهورية تنزانيا المتحدة في بداية العقد الأول من الألفية الثانية، وقام الصندوق بتعديله بعد ذلك ليناسب النيجر (في إطار مشروع دعم الأمن الغذائي والتنمية في منطقة مارادي 2013-2018)، وبرنامج تنمية الزراعة الأسرية في مناطق مارادي وتاهوا وزيندر – 2016-2023). كما قام الصندوق بتعديل هذا النهج في أوغندا من خلال مشروع استعادة موارد الرزق في الإقليم الشمالي (2015-2022). وسيواصل مشروع الزراعة الأسرية والقدرة على الصمود والأسواق الاستفادة من هذه التجارب وتعديلها لما يناسب السياق الغيني أثناء تنفيذه.

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني

52- ستشكل اتفاقية تمويل بين جمهورية غينيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى البلد المقترض. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها في الذيل الأول.

53- وجمهورية غينيا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

54- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل ومعاييره في الصندوق.

سابعا– التوصية

55- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية غينيا قرضا بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته خمسة عشر مليوناً وأربعمائة وخمسين ألف دولار أمريكي (000 450 15 دولار أمريكي)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية غينيا منحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون تعادل قيمتها خمسة عشر مليوناً وأربعمائة وخمسين ألف دولار أمريكي (000 450 15 دولار أمريكي)، على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

جيلبير أنغبو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Accord de financement négocié

Agriculture familiale, résilience et marché en Haute et Moyenne Guinée (AgriFARM)

(Négociations conclues le 22 mars 2018)

Numéro du prêt: _____

Numéro du don: _____

Nom du programme: Agriculture Familiale, Résilience et Marché en Haute et Moyenne Guinée (AgriFARM) ("le projet")

La République de Guinée ("l'Emprunteur/Bénéficiaire")

et

Le Fonds international de développement agricole ("le Fonds'' ou "le FIDA")

(désigné individuellement par "la Partie'' et collectivement par "les Parties")

conviennent par les présentes de ce qui suit:

Préambule

A) ATTENDU QUE l'Emprunteur/Bénéficiaire a sollicité du Fonds un prêt et un don pour le financement du projet décrit à l'Annexe 1 du présent Accord;

B) ATTENDU QUE l'Emprunteur/Bénéficiaire entend obtenir du Fonds de l'Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole (OPEP) pour le Développement International (le Fonds OPEP) un prêt pour contribuer au financement du projet conformément aux conditions et modalités qui seront précisées dans un accord conclu entre l'Emprunteur et le Fonds de l'OPEP;

C) ATTENDU QUE l'Emprunteur/Bénéficiaire a sollicité une assistance financière auprès du Gouvernement Belge et que ce dernier a accepté de transférer des ressources du Fonds belge pour la sécurité alimentaire de manière à permettre au FIDA d'accorder un don à l'Emprunteur/Bénéficiaire pour contribuer au financement du programme conformément aux conditions et modalités qui seront précisées dans un accord séparé;

EN FOI DE QUOI, les Parties conviennent par les présentes de ce qui suit:

Section A

1. Le présent accord comprend l'ensemble des documents suivants: le présent document, la description du projet et les dispositions relatives à l'exécution (annexe 1), le tableau d'affectation des fonds (annexe 2) et les clauses particulières (annexe 3).

2. Les Conditions générales applicables au financement du développement agricole en date du 29 avril 2009, amendées en avril 2014 et toutes éventuelles modifications postérieures ("les Conditions générales") sont annexées au présent document, et l'ensemble des dispositions qu'elles contiennent s'appliquent au

présent accord. Aux fins du présent accord, les termes dont la définition figure dans les Conditions générales ont la signification qui y est indiquée.

3. Le Fonds accorde à l'Emprunteur/Bénéficiaire un prêt et un don ("le financement"), que l'Emprunteur/Bénéficiaire utilise aux fins de l'exécution du projet, conformément aux modalités et conditions énoncées dans le présent accord.

Section B

1 A. Le montant du prêt est de quinze millions quatre cent cinquante mille dollars des Etats-Unis (15 450 000 USD).

B. Le montant du don est de Quinze millions quatre cent cinquante mille dollars des Etats-Unis (15 450 000 USD).

2 Le prêt est accordé à des conditions particulièrement favorables exempt d'intérêts mais est assorti d'une commission de service de trois quarts de point (0,75%) l'an; et un délai de remboursement de quarante (40) ans, dont un différé d'amortissement de dix (10) ans, à compter de la date d'approbation du prêt par le Conseil d'administration du Fonds.

3. La monnaie de paiement au titre du service du prêt est le dollar des États-Unis .

4. L'exercice financier débute le 1er janvier et clôture le 31 décembre.

5. Le remboursement du principal et le paiement de la commission de service du prêt sont exigibles le 15 mai et le 15 novembre.

6. Deux comptes désignés libellés en USD destinés à recevoir les fonds provenant respectivement du prêt et du don sont ouverts au nom du projet auprès d'une banque commerciale crédible.

7. L'Emprunteur/Bénéficiaire fournit des fonds de contrepartie aux fins du projet pour un montant de onze millions de dollars des États-Unis (11 000 000 USD).

Section C

1. L'agent principal du projet est le Ministère de l'agriculture.

2. La date d'achèvement du projet est fixée au sixième anniversaire de la date d'entrée en vigueur du présent accord.

Section D

Le Fonds assure l'administration du le financement et la supervision du projet.

Section E

1. Les éléments suivants constituent des conditions spécifiques additionnelles préalables aux retraits supplémentaires:

i) Les comptes désignés ont été ouverts;

ii) Le personnel a été recruté sur base compétitive;

iii) Le manuel des procédures administratives et financière a été approuvé par le FIDA;

iv) Le logiciel TOMPRO a été installé et paramétré; et

v) Tout solde relatif au compte spécial du PNAAFA G-I-DSF-8064 et G-I-DSF-8091 a été remboursé au FIDA.

2. Le présent accord est soumis à la ratification de l'Emprunteur/Bénéficiaire.

3. Toutes les communications ayant trait au présent accord doivent être adressées aux représentants dont le titre et l'adresse figurent ci-dessous:

Pour l'Emprunteur/Bénéficiaire:

Ministre de L'Economie et des Finances
de la République de Guinée Conakry
Commune de Kaloum, Boulbinet, Boulevard de la République/Conakry
BP 579 Conakry, République de Guinée

Pour le Fonds:

Président
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italie

Le présent accord, en date du _____, a été établi en langue française en deux (2) exemplaires originaux, un (1) pour le Fonds et un (1) pour l'Emprunteur/Bénéficiaire.

REPUBLIQUE DE GUINEE

_____
(Représentant autorisé)

FONDS INTERNATIONAL
POUR LE DEVELOPPEMENT AGRICOLE

_____
Gilbert F. Houngbo
Président

Annexe 1

Description du projet et Dispositions relatives à l'exécution

1. Zone d'intervention et groupe cible. Le projet cible en Haute et Moyennne Guinee, 15 préfectures dans 5 régions administratives: à savoir, i) Région administrative de Boké (préfectures de Gaoual et Koundara); ii) Région administrative de Faranah (préfectures de Dabola et Dinguiraye); iii) Région administrative de Labé (préfectures de Lélouma, Mali, Koubia et Tougué); iv) Région administrative de Mamou (préfectures de Mamou et Dalaba); et v) Région administrative de Kankan (préfectures de Kankan, Kérouané, Mandiana, Siguiri et Kouroussa). Ces préfectures ont été sélectionnées sur la base: i) de l'indice de pauvreté; ii) du potentiel de production céréalier et des opportunités de marchés (riz, mais); iii) de la présence d'acteurs économiques structurés (OPA, secteur privé). Le Projet cible 65.000 ménages impliqués dans l'agriculture familiale, soit environ 455.000 personnes vivant dans les zones ciblées. Ces exploitations familiales sont caractérisées par: i) une main d'œuvre à majorité familiale; ii) une autoconsommation totale ou partielle; iii) des moyens de production entièrement gérés par la famille. Les ménages vulnérables et extrêmement vulnérables composeront 15% des cibles du Projet caractérisés par: i) l'exploitation de terres peu fertiles et/ou peu accessibles et de petites surfaces (0,3 à 1,5 ha) avec un système de cultures extensif et peu diversifié, et ii) une autoconsommation supérieure ou égale à 70% de sa production[15].

Le projet ciblera prioritairement les femmes et les jeunes, en contribuant à augmenter les possibilités d'emplois et de revenus: i) dans la production agricole, notamment vivrière, par l'augmentation de son attractivité (et de sa rentabilité), par des appuis à l'installation et par un appui-conseil adéquat; et ii) dans les activités connexes à la production (services, transport, commercialisation). Les femmes et les jeunes seront ciblées soit en appliquant des quotas, soit par des actions spécifiques visant leur autonomisation économique, par un appui à leur entrepreneuriat, notamment autour des marchés où ils sont très actifs.

2. Objectif de développement du projet. L'objectif de développement est d'accroître durablement les revenus de 65.000 exploitations agricoles familiales, leur résilience aux chocs extérieurs, dont les changements climatiques, et d'améliorer leur situation nutritionnelle, ainsi que leur accès aux marchés locaux, urbains et régionaux dans les 15 préfectures ciblées des régions de Haute et Moyenne Guinée qui sont les plus touchées par l'insécurité alimentaire[16]. Le projet cible de manière prioritaire les jeunes et les femmes avec notamment, pour chaque activité du Projet, l'instauration de quotas de bénéficiaires directs d'un minimum de 40% pour les jeunes (de moins de 35 ans) et d'un minimum de 30% pour les femmes.

L'impact recherché se traduit par deux effets:

- Effet 1: Les agriculteurs familiaux, femmes et jeunes inclus augmentent leurs productions et leurs capacités d'adaptation aux chocs externes, notamment climatiques, de manière durable. (80% des ménages font état d'une augmentation de production et de l'adoption de technologies et de pratiques écologiquement viables et résilientes au risque climatique)

- Effet 2: Les producteurs/rices agricoles commercialisent mieux leurs excédents de productions agricoles. (Augmentation de 30% des volumes de produits agricoles commercialisés et 65.000 personnes font état d'une

[15] D'après les conclusions de la mission FIDA de Juillet 2017
[16] Haute Guinée: 67,5%; Moyenne Guinée:55,4% (SRP, 2007)

amélioration de leur accès physique aux marchés ainsi qu'aux installations de transformation et de stockage).

3. Composantes et effets. Le projet est organisé en deux composantes techniques complémentaires:

Composante 1: "Renforcement de l'agriculture familiale et résilience au changement climatique" dont les activités placent l'exploitation familiale au centre des interventions et se décline en quatre sous-composantes, aménagements durable du sous-bassins versants (SC1.1.1), aménagements structurants de maîtrise de l'eau dans les bassins de productions (SC1.1.2), l'amélioration de la productivité agricole (SC1.2), renforcement des organisations et associations rurales de base (SC 1.3) et l'amélioration de la situation nutritionnelle (SC1.4).

Composante 2: "Accès aux marchés", dont les activités visent à assurer des débouchés aux surplus de production, comprend trois sous-composantes construction/ réhabilitation de marchés de demi-gros, de marchés de collectes et de pistes rurales (SC2.1), mise en place de dispositif de gestion de ces infrastructures économiques pour assurer leur pérennité (SC2.2) et l'appui au financement de l'entreprenariat agricole et rural (SC2.3).

Une troisième composante couvrira la gestion et la coordination du Programme, le dispositif de suivi-évaluation ainsi que la gestion des savoirs.

a. Il est prévu, dans le cadre de la composante 1: i) l'aménagement de 37.000 ha de sous-bassins versant avec un rapport de 6:1 par rapport à l'aménagement de plaines; ii) l'aménagement de 6.000 ha de plaines et bas-fonds; iii) la formation de 30.000 paysans à des techniques culturales améliorées et résilientes; v) l'appui à 50 organisations de producteurs permettant de renforcer leur services à leurs membres au niveau des marchés; vi) l'appui à 25 Associations d'Usagers de l'Eau au niveau des plaines et des sous-bassins versants aménagés; et vii) l'amélioration de la situation nutritionnelle de 65.000 ménages dont 10.000 recevront des kits de production agricole.

b. Dans le cadre de la composante 2 i) la réhabilitation de 600 km de pistes rurales et de tronçons de routes nationales en terre; ii) la construction de 21 marchés de collecte ou de demi-gros; iii) la mise en place de 46 structures de gestion/maintenance des marchés et des pistes rurales; iv) la mise en place de 21 Partenariats Public-Privés de gestion durable des marchés; v) l'appui technique et financier à 2 000 entreprises rurales dont 700 impliquées dans les filières à haute valeur nutritive.

4. Mise en œuvre du projet. Conformément à sa théorie du changement du projet, le projet s'articule autour de i) l'augmentation de la productivité et de la production des principales filières (riz, maïs, légumineuses, cultures fruitières et maraîchères) de l'agriculture familiale (Composante 1), et ii) la diminution des coûts de transaction commerciaux des produits agricoles liés aux risques logistiques grâce à de meilleures infrastructures reliant bassins de production et centres de consommation, ce qui va stimuler et accroitre la demande (Composante 2); tout en veillant à l'implication des bénéficiaires ciblés (couches vulnérables et notamment les jeunes et les femmes, des acteurs économiques (professionnels, secteur privé, autorités locales) pour saisir les opportunités de i) d'amélioration de leur sécurité alimentaire et de leur situation nutritionnelle, et ii) d'ouverture de débouchés commerciaux pour les filières ciblées, principalement riz et maïs.

L'approche du projet repose sur une concentration des interventions au sein d'unités territoriales de développement économique (UTDE) constituées sur des critères agro-écologiques et socio-économiques. Ces interventions toucheront la production, la transformation et la commercialisation des principales filières agricoles ciblées contribuant de la sorte à renforcer la sécurité alimentaire tout en améliorant la situation nutritionnelle. Elles porteront sur: i) le niveau de production des cultures irriguées et pluviales des surfaces aménagées pour assurer la disponibilité et la bonne utilisation des aliments à l'échelle des ménages et l'existence de surplus commercialisables; ii) l'existence de marchés physique (collecte, demi-gros) de produits agricoles permettant des débouchés permanents et des revenus aux producteurs/trices, et contribuant à l'accessibilité aux aliments de manière régulière; iii) la continuité territoriale des zones d'interventions entre sous-bassin versant, bassin de production, pistes rurales et marchés physiques; iv) l'implication des autorités locales garantissant la bonne utilisation et maintenance des investissements; v) l'organisation d'acteurs économiques (union et fédération de producteur, coopératives, syndicat de commerçants, syndicats de transporteurs) impliqués dans l'amélioration de la production et dans l'accès aux marchés; vi) l'accompagnement de petites et moyennes entreprises dynamiques désireuses d'investir dans les activités connexes au marché; et vii) le développement de synergies et complémentarités avec les autres PTF présents.

II. Dispositions relatives à l'exécution

5. Cadre organisationnel. Le Comité de pilotage sous la présidence du Ministère de tutelle et toute autre instance de coordination et planification stratégique et opérationnel sont nommés par le Gouvernement en assurant la participation active et inclusive de tous les acteurs publics et privés concernés par la mise en œuvre du projet AgriFARM (représentants des Ministères de l'Economie et des Finances, du Plan et de la Coopération Internationale, de l'Industrie, du Commerce, du Ministère de l'Agriculture et ceux des organisations professionnelles agricoles et des secteurs concernés et de la Chambre Nationale d'Agriculture, etc.) dans un nombre limité (maximum 15 personnes) pour garantir la faisabilité et efficacité.

6. La coordination et la gestion du projet sera confiée à une unité de gestion de projet (UGP) qui aura une autonomie de programmation, de budgétisation et de gestion financière sous l'autorité du Ministère de l'Agriculture. Le siège sera basé à Mamou, avec deux antennes à Labé et à Kankan. Le siège sera aussi directement en charge des activités de la région de Mamou. Dans les régions de Boké et de Faranah où le projet PNAAFA-BGF est actif jusqu'en 2019, une attention particulière sera portée sur les synergies à rechercher avec le projet AgriFARM.

La mise en œuvre reposera sur le faire-faire et sur le renforcement des agences spécialisées et services techniques déconcentrés du Ministère de l'Agriculture et des

partenaires, par des conventions développées sur la base d'une gestion axée sur les résultats. Une assistance technique internationale sera disponible dans les secteurs clés d'interventions pendant les premières années de mise en œuvre (management, fiduciaire, suivi-évaluation, aménagement des bassins versants, ingénierie sociale, ingénierie civile).

7. Planification. L'UGP assurera la consolidation des Plans de Travail et Budget Annuel (PTBA) préparés, selon les normes et dans les délais, par les partenaires techniques. Elle sera responsable de l'organisation et du secrétariat des sessions du Comité de pilotage. Le PTBA sera validé par le Comité de Pilotage et soumis à l'approbation préalable du FIDA.

8. Suivi-évaluation. Le système de suivi-évaluation sera bâti entre autour du cadre logique (CL), du cadre de mesures des rendements (CMR) et des PTBA. La collecte et saisie des données sera assurée au niveau régional par l'UGP et les opérateurs/partenaires d'exécution avec une implication des principaux acteurs intervenant dans la mise en œuvre du projet (suivi-évaluation participatif)

Une revue de mi-parcours sera organisée en début de troisième année pour évaluer l'avancement du projet et son impact. En fin de projet, l'évaluation finale sera effectuée par le Gouvernement de Guinée pour former la base du rapport d'achèvement du projet.

9. Apprentissage et gestion des savoirs. La gestion des savoirs au sein du projet sera sous la responsabilité des deux coordinateurs adjoints, assisté du responsable suivi-évaluation (RSE) et des responsables thématiques. Elle visera à: i) accompagner le personnel impliqué dans l'exécution des activités du projet pour qu'ils documentent de manière systématique les connaissances accumulées au cours de la mise en œuvre; ii) organiser des rencontres de capitalisation avec les partenaires; et iii) archiver (physiquement ou électroniquement) de manière systématique les productions documentaires (rapports, études, termes de référence, notes, etc.) des différents partenaires du projet en faciliter l'exploitation par les experts au sein des équipes d'exécution du projet ou en dehors dans le cadre du partage des connaissances.

10. Gestion financière. Pour faciliter l'exécution du Projet, le gouvernement accordera une autonomie de gestion administrative et financière à l'UGP. Les fonds du Projet seront gérés selon les dispositions des accords de financement. Les procédures de gestion administrative et financière seront détaillées dans la lettre à l'emprunteur et dans le manuel des procédures administratives, comptables et financières du projet. Les procédures de contrôle interne, selon les meilleures pratiques, sont détaillées dans le manuel de procédures administratives et financières.

11. Passation de marchés. Pour la conduite des opérations de passation de marchés, un Responsable Passation de Marchés (RPM) sera mis en place au niveau de l'UGP, directement rattaché au Coordonnateur. Le RPM sera responsable de la conduite des marchés relatifs aux investissements prévus par le projet.

12. La supervision du projet sera réalisée directement par le FIDA, conjointement avec le Gouvernement de Guinée. Les missions de supervision porteront une attention particulière sur le suivi de la mise en œuvre de manière qualitative et quantitative, l'atteinte des résultats, des effets et de l'impact, et l'efficacité des acquis institutionnels et techniques qui seront consolidés et répliqués à grande échelle. En plus des missions de suivi et de supervision conjointe FIDA/Gouvernement guinéen, la partie guinéenne pourrait réaliser deux missions de terrain pour s'enquérir de l'état d'avancement physique et financier du projet.

13. Phasage. Le projet sera mis en œuvre sur une période de six ans en deux phases de trois ans. Une revue à mi-parcours sera effectuée à la fin de la troisième année du projet. Ce phasage se fera par unité territoriale de développement économique conformément à l'approche du projet.

14. Démarrage rapide. Le document de formulation du projet est développé selon un format pilote qui inclut déjà les projets des manuels d'opérations et de procédures; plan de travail et budget des 18 premiers mois et plan des passations des marchés en vue d'assurer son démarrage rapide. Le Gouvernement et le FIDA ont approuvé la mise en place d'une équipe de démarrage par intérim devant lancer les premières activités et études. Une feuille de route a été détaillée dans le Document de conception du projet (DCP).

15. Durabilité. D'un point de vue technique les activités des composantes 1 et 2, reposent sur une ingénierie sociale qui lie chaque intervention, de la parcelle en bas-fond au sous-bassin versant, à ses usagers à travers des comités de gestion et des associations aux compétences reconnues au niveau des communes. Sur le plan socio-économique, les interventions sont liées à des améliorations de revenus des productrices et producteurs, grâce à l'augmentation et la valorisation des productions agricoles en lien avec les opportunités de marché. Sur le plan de la maintenance des infrastructures économiques, le projet, par la sous-composante "Dispositifs de gestion et maintenance des infrastructures", vise l'intégration des infrastructures dans une dynamique sociale localement enracinée et économiquement viable. L'intervention se fera selon continuité territoriale et économique qui permettra de rassembler les acteurs autour d'une dynamique de développement local. Les dispositifs de gestion des infrastructures commerciales, par leur essence (structures autonomes privées rentables) permettront quant à eux: i) d'entretenir les infrastructures à moyen et long terme; ii) d'assurer une qualité et une durabilité des services rendus, indépendamment des aléas politiques et institutionnels. Les dispositifs de maintenance des pistes rurales permettront un maintien fonctionnel des pistes en toute saison, contribuant au désenclavement durable des territoires et à leur dynamisation comme centres de production et d'échange de produits agricoles.

16. Harmonisation. Le projet favorisera l'adoption d'une approche de mise à l'échelle en tenant compte des meilleures pratiques et des résultats positifs réalisés par le FIDA, le Gouvernement et les autres partenaires en Guinée et dans la sous-région. Les moteurs de cette approche de mise à l'échelle sont: i) au niveau national, le dialogue politique du Gouvernement dans le secteur agricole, à travers la participation du FIDA dans le dialogue politique de mise en œuvre du PNDES, de la PNDA et le PNIASAN; et ii) au niveau sous régional, les initiatives et programmes pilotées dans le cadre de l'ECOWAP/PDDAA. Les Organisations des Producteurs Agricoles seront parties intégrantes de cette mise à l'échelle comme source et diffuseur d'information et d'expérience.

Annexe 2

Tableau d'affectation des fonds

1. Affectation du produit du prêt et du don. a) Le tableau ci-dessous indique les catégories de dépenses admissibles à un financement sur le produit du prêt et du don ainsi que le montant du prêt et du don affecté à chaque catégorie et la répartition en pourcentage des dépenses à financer pour chacun des postes des différentes catégories:

Catégories	Montant alloué au titre du Prêt (exprimé en USD)	Montant alloué au titre du Don (exprimé en USD)	Pourcentage des dépenses autorisées à financer
I. Travaux	8 375 000	5 355 000	100% hors contribution OFID, FBSA et hors Taxes
II. Équipement et Matériel	520 000	135 000	100% hors contribution FBSA et hors Taxes
III. Consultations	2 490 000	2 985 000	100% hors contribution FBSA et hors Taxes
IV. Subventions et dons	1 420 000	3 735 000	100% hors contribution FBSA et bénéficiaires
V. Salaires et indemnités	1 100 000	1 695 000	100% hors contribution FBSA
Non alloué	1 545 000	1 545 000	
TOTAL	15 450 000	15 450 000	

b) Les termes utilisés dans le tableau ci-dessus se définissent comme suit:

i) La catégorie de Travaux relatives à la catégorie I incluent également les dépenses liées au Génie Rural.

ii) Les dépenses d'Équipement et Matériel relatives à la catégorie II incluent également les dépenses liées aux Véhicules.

iii) Les dépenses de Consultations de la catégorie III incluent les dépenses liées à l'achat de biens, services et intrants ainsi que les dépenses liées aux formations et aux ateliers.

iv) Le dépenses de Salaires et indemnités de la catégorie V incluent également les dépenses liées aux coûts de fonctionnement.

2. Coûts de démarrage. Les retraits effectués afin de couvrir les coûts de démarrage afférents aux catégories I Tavaux, III Consultations et V Salaires et indemnités encourus avant la satisfaction des conditions générales préalables aux retraits ne doivent pas dépasser un montant total équivalant à 400 000 USD.

Annexe 3

Clauses particulières

Conformément aux dispositions de la section 12.01 a) xxiii) des Conditions générales, le Fonds peut suspendre, en totalité ou en partie, le droit de l'Emprunteur/Bénéficiaire de solliciter des retraits du compte du prêt et du compte du don si l'Emprunteur/Bénéficiaire n'a pas respecté l'une quelconque des clauses énoncées ci-dessous, et si le FIDA a établi que ladite défaillance a eu, ou risque d'avoir, un effet préjudiciable important sur le projet:

Le recrutement des cadres de l'UGP et de ses antennes suivra un processus compétitif et ouvert. A compétence égale, les candidatures des jeunes et des femmes cadres seront priorisées. Sous la supervision du BSD et du bureau pays du FIDA, la gestion de ce processus de recrutement sera confiée à un cabinet de ressources humaines indépendant ayant des expériences confirmées en recrutement de cadres. Sa sélection se fera de commun accord entre le Ministère en charge de l'Agriculture et le FIDA.

Cadre logique

Hiérarchie des résultats	Indicateurs clés de vérification				Moyens de vérification			Hypothèses
	Nom	Référence	Mi-parcours	Fin	Source	Fréquence	Responsabilité	
Objectif global: Contribuer à améliorer de manière durable la sécurité alimentaire et la situation nutritionnelle et les capacités de résilience aux crises des ménages ruraux des régions de Haute et de Moyenne Guinée	1.Incidence de la pauvreté dans les deux régions d'intervention 2. Nombre des groupes alimentaires moyens consommés par la femme et l'enfant	67,5% 1.7[17]	2.5	60% 4	Enquêtes SMART et MICS	Année 6	Gouvernement FIDA	Stabilité socio-politique Cadre national règlementaire, stratégique et institutionnel favorable
Objectif de développement: Accroître durablement les revenus des exploitations agricoles familiales, leur résilience aux chocs extérieurs, dont les changements climatiques, ainsi que leur accès physique aux marchés locaux, urbains et régionaux, dans les 15 préfectures ciblées des régions de Haute et Moyenne Guinée	3. Nombre de personnes recevant des services promus ou soutenus par le Projet (1)*[18][19][20]= 4. Nombre de producteurs/trices déclarant avoir augmenté leurs revenus d'au moins 30% (de la marge nette de leurs activités agricoles) =[21]	0 0	30 000 15 000	65 000 50 000	SSE Projet Enquête annuelle sur les résultats	Semestrielle Années 2,3,4,5,6	UGP & BSD UGP & BSD	Equité dans l'utilisation des ressources et la répartition des bénéfices au niveau des ménages Bonne capacité de mise en œuvre
Effet 1: Les agriculteurs familiaux, femmes et jeunes inclus augmentent leurs productions et leurs capacités d'adaptation aux chocs externes, notamment climatiques, de manière durable	5. Pourcentage de personnes/ménages faisant état d'une augmentation de la production (1.2.4)* = 6. Pourcentage de personnes/ménages faisant état de l'adoption de technologies et de pratiques écologiquement viables et résilientes face au climat (3.2.2)* =[22]	0% 0%	40% 40%	80% 80%	EAR	Annuelle, EAR à partir de l'année précédant la RMP	UGP, BSD & ANASA	Les variabilités climatiques ne sont pas extrêmes

[17] Basé sur la Score de Diversité Alimentaire Femme et Enfant : Moyenne des MDD-W et MMD-C sur un nombre total de 6 (Minimum Dietary Diversity Score for women, MDD W, Minimum Dietary Diversity Score for children, MDD C) : 1.7 groupes alimentaires consommés en moyenne en 2015 (SMART, REACH), et cible fixée pour 2024 (MICS, UNICEF).

[18] (*) Indicateur de base du SMRO (Système de Mesure des Résultats Opérationnels).

[19] Les personnes recevant des appuis du projet sont considérées comme ayant amélioré leur résilience au changement climatique car elle bénéficie d'au moins une des activités suivantes du Projet : i) mise en œuvre de pratiques agricoles permettant de réduire l'impact des aléas climatiques sur le système productif (stress hydrique, inondation); ii) aménagements (petite irrigation, etc.) permettant de sécuriser l'accès physique et en quantité du ménage à l'eau agricole; iii) infrastructures (marchés, pistes, stockage, etc.) conçues ou localisées en prenant en compte les risques climatiques.

[20] De cet indicateur de portée sont déduits : (i) le nombre correspondant de ménages touchés (1a), estimé équivalent à l'indicateur 1 pour l'instant puisqu'il est qu'il est supposé qu'il n'y ait pas un taux significatif de ménages doublement bénéficiaires, notamment sur la composante 2; (ii) le nombre total correspondant de membres des ménages, avec une estimation de sept personnes /ménage dans les deux régions du projet, soit dans le cas présent 210 000 membres de ménages attendus à la RMP et 455 000 en fin de projet.

[21] (=) Indicateurs à désagréger par genre: homme adulte (HA), Femme adulte (FA) Jeune Homme (JH) et Jeune Femme (JF) avec un ciblage transversal d'au moins 30% de Femmes et 40% de Jeunes (70% JH + 30% JF); Tous les indicateurs faisant référence à des groupes/groupements devront également comptabiliser le nombre de leurs membres par sexe, et le nombre de groupes/groupements comptant des femmes dans leurs instances de direction.

[22] il est estimé que 20% des producteurs/trices formés qui pour diverses raisons (migrations, décès, maladies...) ne seront plus actifs.

Hiérarchie des résultats	Indicateurs clés de vérification				Moyens de vérification			Hypothèses
	Nom	Référence	Mi-parcours	Fin	Source	Fréquence	Responsabilité	
Produit 1.1: Des aménagements hydro-agricoles sont construits/remis en état et sont gérés ainsi que leur bassin versants de façon durable et adaptée aux changements climatiques.	7. Nombre d'hectares de terres agricoles bénéficiant d'infrastructures de maitrise de l'eau construites ou remises en état (1.1.2)* 8.Nombre d'hectares de bassins versants aménagés de manière durable (3.1.4)*	0 0	2 940 17 740	6 000 37 000	SSE du Projet, Enquête spécifique	Semestrielle	UGP, IRAG & ANPROCA	Bonne estimation de coûts des aménagements
Produit 1.2: Des techniques culturales améliorées, d'agriculture intelligente face au climat (Climate Smart Agriculture), sont diffusées pour augmenter les rendements.	9. Nombre de personnes formées aux pratiques et/ou technologies de production intelligentes face au climat (1.1.4)*	0	12 400	30 000	EAR, SSE du Projet	Annuelle, EAR à partir de l'année précédant la RMP	UGP, BSD & BTGR	Capacités techniques et des prestataires des services
Produit 1.3: Les capacités des organisations de base à rendre des services sont développées et/ou renforcées.	10. Nombre d'associations à la base (organisations de producteurs ruraux appuyées et AUE) appuyées (2.1.3)*	0	35	75	EAR, enquête spécifique OP, SSE	Semestrielle	UGP & BSD	Intégration et participation effective des exploitations familiales dans les organisations de producteurs agricoles
Produit 1.4 Les capacités des ménages sont renforcées pour améliorer leur situation nutritionnelle	11. Nombre de personnes ayant bénéficié de séances d'éducation nutritionnelle, sensibilisation et de kits de production agricole, pour améliorer leur situation nutritionnelle (1.1.8)* =	0	30 000	65 000	SSE du Projet	Semestrielle	UGP & BSD	Absence de crise sanitaire aigües
Effet 2 Les producteurs/rices agricoles commercialisent mieux leurs excédents de productions agricoles	12. Nombre de personnes faisant état d'une amélioration de leur accès physique aux marchés ainsi qu'aux installations de transformation et de stockage (2.2.6)* =[23] 13. Pourcentage d'augmentation des volumes de produits agricoles commercialisées dans les zones projet	0 0%	30 000 15%	65 000 30%	SSE du Projet, Enquête spécifique ; EAR	EAR à partir de l'année précédant la RMP	UGP, BSD & ANASA	Absence de crise climatique majeure
Produit 2.1: Les infrastructures économiques connectent les zones de production aux marchés en toutes saisons	14. Nombre de kilomètres de routes construites, remises en état ou améliorées (2.1.5)* 15. Nombre d'installations de marché, de transformation construites ou remises en état (2.1.6)*	0 0	395 11	600 21	SSE du Projet	Semestrielle Annuelle	UGP & BSD	Capacités renforcées du secteur BTP (Bureau d'études et PME)

[23] Sur la base des 65 000 bénéficiaires totaux de la composante 2.

Hiérarchie des résultats	Indicateurs clés de vérification				Moyens de vérification			Hypothèses
	Nom	Référence	Mi-parcours	Fin	Source	Fréquence	Responsabilité	
<u>Produit 2.2:</u> Les acteurs ruraux (individuels et en groupe) sont engagés dans des activités commerciales rémunératrices des filières agricoles et à haute valeur nutritive	16. Nombre d'entreprises rurales ayant investi dans le développement des filières par des financements à cout partagés = Dont ayant investi dans des filières à haute valeur nutritive	0 0	1 000 350	2 000 700	SSE du Projet	Annuelle	UGP, BSD & BTGR	Capacités des institutions financières à intégrer le dispositif à couts partagés